الزَّعمُ النَّحويُّ فِي كِتَابِ مَنهجِ السَّالِك فِي الكَلام على أَلفيَّةِ ابنُ مَالِك لأبِي حيَّانَ الأندَلُسِيّ(ت745هـ)

(الاسمَاءُ المَنصُوبة إنمُوذجًا)

الباحث/ رياض عبد اليمَّة كاظم الحسناوي

hum719.riaadh.abad@student.uababylon.edu.ig

المستخلص:

يجتهد الباحث في معرفة مفهوم الزَّعم النحوي لأبي حيّان الأندلسي في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، واستجلاء البعد اللغوي والاصطلاحي والدلالي للزعم في السِّياق النحوي ،وتوظيف هذا المفهوم أو الظاهرة النحويّة عند النحويين كأداة نقديّة ،أو توجيهيَّة في التعامل مع الآراء والمسائل النحويّة، وهل يُعدّ الزَّعم عنده كأداة لغويّة أو متجاوزًا ذلك ليُصار إلى منهجيّةٍ في الاعتراض والمناقشة ؟ وهدف ذلك إضعاف الحجَّة المقابلة التي يراها غير مستقيمة طبقًا لأصوله العلميّة والمعرفيّة ووفقًا لمنهجه واعتقاده، وكذلك بيان التطوّر الدلالي لهذا المفهوم وتأثيره على بناء الحكم في المسائل اللغويّة.

الكلمات المفتاحيَّة: الزَّعم النَّحوي، منهج السالك، أبو حيَّان الأندلسيّ.

(The grammatical claim in the book "Manhaj al-Salik" in the discussion of Ibn Malik's Alfiyya by Abu Hayyan al-Andalusi(745 AH)

(Accusative nouns as an example)

Student/ Riyad Abdul Alima Kadhim Al-Hasnawi

hum719.riaadh.abad@student.uababylon.edu.ig

Abstract:

The researcher strives to understand the concept of grammatical claim by Abu Hayyan al-Andalusi in his book, Manhaj al-Salik fi al-Kalam ala Alfiyyat Ibn Malik, and to clarify the linguistic, terminological, and semantic constraints of claim in the grammatical context and to employ this term or phenomenon as a critical or guiding tool in dealing with grammatical opinions and issues. Is claim, as long as it is a linguistic tool for him, or does it go beyond that to reach a methodology in analysis and application? The goal of this is nothing but to establish the judgment that is not governed by the straight path of his scientific and

epistemological principles according to his method and belief, in addition to explaining the semantic development in order to be able to build judgment in linguistic concepts.

المُقدّمةُ:

الحمد لله الذي إذا سأله عبده أعطاه، وإذا أمَّلَ ما عنده بلَّغه مناه، وإذا أقبل عليه قرَّبه وأدناه، والصَّلاة والسَّلام على أشرف خلق الله حبيب إله العالمين محمَّد صلى الله عليه وآله الأطيبين الأطهرين .

أمّا بعد:

فإنَّ النَّحوَ منذُ تأسيسهِ ،كَانَ قائِمًا على أُسسٍ ثابِتَةٍ وقواعدٍ رصِينةٍ ،ثم ما لبث أن شاع اللحن ،ولاسيَّما بعد أن دخل الأعاجم من كل بلد بمختلف لغاتهم ولهجاتهم ،وكان صائنًا اللسان عن الخطأ ومحافظًا على القرآن الكريم من فساد الألسن ؛باعتباره المصدر الأساس والرئيس للمسائل اللغوية والنحوية تحديدًا . الأمر الذي أدّى إلى ظهور مصطلحات دقيقة ، وبنفسها عميقة ، أصبحت شائعة على ألسنة النحويين ،ومن هذه المصطلحات الزعم النحوي الذي ما لبث أن تحوَّل إلى ظاهرة نحويَّة بين النّحويين وغيرهم ،ومن الاسباب المهمة لاستعماله ظهور الخلاف النحوي والمتمثل بين البصريين والكوفيين وما نتج عنهما من مذاهب ومدارس أخرى تعدت نطاق حدود الدولة الواحدة .والزعم أعطى المساحة الكافية للزاعم تجاه ممّن زُعِّم له، وهو يحاول التسوية بين القياس والسماع ،وهو في أغلب الأحيان تكون الدلالة متوقفة على السياق الجملي في إرادة المعنى المطلوب.

وأمّا ما يتعلق بالمنهج في هذه البحث فكان منهجًا وصفيًا تحليليًا ؛ لأنّه الركيزة الأساسية لمعظم الدراسات في العلوم الإنسانيةّ والاجتماعيّة ،وهو ليس سردًا للمسائل اللغوية ،بل هو تشريح لهذه الظواهر إن صحَّ التعبير.

وتضمّن البحث مقدِّمة، وتمهيدًا ومسائل مختلفة في الاسماء المنصوبة مثلُ: المفعول به والمفعول المطلق والحال وغيرها وتخريج الشواهد والتزام نصوص أبي حيّان الأندلسي ومن ثَمَّ النتاج التي توصَّلت إليها والمصادر والمراجع.

ومهما عملت واجتهدت لا أصل إلّا ما قدَّره الله لي، فإن أحسنت فبفضله تعالى ومنِّه، وإن أخطأت فسبحان من لا يخطأ، وألوم نفسي الأمَّارة بالسُّوء وأنتم أهل للصفح في ذلك.

وما توفيقي إلّا بالله عليه توكَّلت وإليه أُنيب

توطئة:

أوّلًا: الزّعم النحوي لغة واصطلاحًا:

أ / الزعم لغة:

من أوائل المعجمات الّتي ذكرت معناه وبيّنت دلالته، صاحب العين (ت175هـ) إذ قال: زعم يزعم زعمًا ،وزعمًا إذَا شك في قوله[1] وقد أورد الجوهري في الصّحاح (ت393هـ) أنّ زعم جاءت بمعنى: قال ،أو كفل ،أو بمعنى: السيادة[2] وما استخلصه ابن فارس(ت395هـ) ليس ببعيد عمّن سبقه من أنّ لـ زعم أصلين أحدهما: القول من غير صحّة ولا يقين، والآخر: التكفل بالشيء[3]أمّا صاحب المفردات (ت502هـ) فركّز على جانب الشّك ،أو عدم اليقين إذ قال: ((الزعم حكاية قولٍ يكون مظنةٌ للكذب ، ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذمَّ القائلون به[4]نحو: قوله تعالى((زَعَمَ اَلَّذِينَ كَفَرُوا))[5] وأشار الفيّومي (ت770هـ) أنّ في الزّعم ثلاث لغات: بالفتح لأهل الحجاز و الضم لأسد والكسر لبعض قيس وأشار إلى ما سبقه من الآيات المباركة[6] يتبيَّن أن معنى الزعم لغة يدلّ على معانٍ ودلالاتٍ مختلفة متأرجحةٍ بين القول الّذي يحتمل الصدق أو الكذب، أو ما يفتقر منه إلى الدليل القطعي في إثبات الحجّة في المسائل النحوية.

ب / الزَّعم اصطلاحًا:

نرى أنّ أبا سعيدٍ السيرافي (ت368هـ) أوَّل مَن وضع حدًا اصطلاحيًّا لمفهوم الزعم وقد كشف لنا عن أبعاده وضبط حدوده وبان مدلوله عند شرحه كتاب سيبويه[7] إذ قال في تعريفه: ((قولٌ يقترن به اعتقاد ومذهب وقد يصح ذلك وقد لا يصح ولو كان الزعم في معنى القول المحض لحكي ما بعده ولم ينصب، كما يفعل ذلك بعد القول، إذا قلت: قال زيد عمرو قائم))[8] وقد جاء قول الرضي(ت686هـ) منسجما تماما مع مقتضيات هذا التعريف إذ عبّر عن كونه حقا أو باطلا إذ قال: الزعم هو((القول بأنّ الشيء على صفة قولًا غير مستند إلى وثوق فقد يكون حقًا وقد يكون باطلًا))[9] ومن استعمله في الحق قول أبي طالب(عليه السلام)[10] :

ودَعَوْتنِي وزَعمْتَ أنّك نَاصِحٌ وَلقَد صَدقتَ وكُنتَ ثمَّ أمِينًا

وعرّفه الجرجاني (ت816هـ) ((هو القول بلا دليل))[11] أي: بلا حجة وهذا يدل على أنّه يحتمل القول الخاطئ ،أو القول الصائب. وإذا ما انتقلنا إلى الكفويّ (ت1094هـ) نجده مسايرًا لمن سبقوه إذ قال:((وهو الظّن الخاطئ وقد جاء فيه الكسر كالفتح والضم))[12] وهذه التعريفات تقع ضمن دائرة المفهوم الواحد لا يتعداه ،ويدور بين معنيين اثنين لا غيرهما: القول الصائب أو القول الخطأ الّذي لا يستند إلى دليل ،أو حجّة ،وعليه يجب فهم الفروق الدقيقة بين هذه الكلمات لاستعمالها بشكل صحيح

في سياقها اللغوي. ولنا تعريف من نسجنا يمكن أن يُعتدّ به إذا قلنا :(أنّه فكرة لا يتبنّى القائل صحَّتها بأيِّ شكل من الأشكال مطلقًا) .والفضل في ذلك كلُّه للسيرافي في تعريفه والبواقي لا يختلفون عنه كثيرًا ، وحقّا أنه الأصول في النحو، وهذا ما أعتقده وأتبنّاه.

ثانيًا: (الزَّعم النحويّ في الاسماء المنصوبة إنموذجًا) وفيه مسائل:

المسألة الأولى- الزعم في أوصاف الحال.

تعدّ الحال من المنصوبات المهمة في اللغة العربية ، فهي تكشف الهيأة ،أو الصفة الّتي كان عليها صاحبها وقت وقوع الفعل ، وله أوصافًا وتقسيمات تتنوّع بحسب دلالتها واشتقاقها ، وللحال أوصاف أساسية منها: الاشتقاق كـ اسم الفاعل ،واسم المفعول، والصفة المشبّهة والحال قسمان: مبَيِّنة ومؤكِّدةٌ وهو قول الجمهور وصرَّح الفراء بأنّها مبنيَّة فقط وردَّه أبو حيان فيما تزعّمه إذ قال: ((فَزَعَمَ الفراء أنّ الحال لا تكون إلا مبيِّنة فلا تكون حيث يدل ما قبلها عليها ، بل لابد فيها من تجدد فائدة نحو: عبد الله في الدار قائمًا فـ في الدار إنما يدل على كون مطلق ، وقائمًا قيد ذلك الكون وجدد معنى لم يكن في الدار ليدل عليه ، وهذا عنده منصوب على القطع والمنصوب على القطع عنده ، هو الذي يدلّ ما قبله عليه ، فالحال مبيّنة فقط ، ولا تكون مؤكِّدة))[13] ثم بيَّن في تزعّمًا آخر إذ قال :((وزعم أنّ القطع يكون في نحو: قام زيد الظريف ،إذا كان زيد لا يعرف إلّا بالظريف فيجوز أنْ تسقط منه الألف واللّام فينتصب على القطع فتقول : قام زيد ظريفًا ؛ لانّ زيدًا يدل عليه حالة نصبه كما يدل حالة رفعه ؛ لكونه لا يعرف إلّا به فمتى ذكرت الاسم العلم سَرَى الذهن إلى الوصف ، وذهب إلى أن المنصوب على القطع لا يكون إلّا حيث يراد به التأكيد)) [14] وجعلوا منه قول امرئ القيس[15] :

سَوَامِقَ جَبّارٍ أثِيثٍ فُرُوعُهُ وَعالَينَ قِنْوَاناً منَ البُسْرِ أحمَرَا

فالشاهد : أحمرًا ،إذ استدل به الفرّاء أنّه منصوب على القطع وليس على الحال فأصله من البسر الأحمر ، فحذفت الألف واللّام و نصبت على القطع [16] وجوّز الكوفيّون غير الفراء النصب على القطع، إذ يراد به التأكيد وسوّغوا القول: جاء زيدٌ أزرق لكن ليس حالًا ، بل منصوبًا على القطع ومنه البيت المذكور [17] .

والمبيِّنة تسمى المؤسسة أيضًا ، وهي التي لا يفهم مما يكون قبلها ، والمؤكّدة نقيضها ، وقد أثبتها الجمهور من النحويين ، وذهب المبرّد ، والفراء ، والسهيلي إلى نفيها ورفضها وعندهم لا تكون

إلّا مبيّنة [18] وروى السيوطي أنّه أنكر المؤكّدة دليل على ضعف مذهبه بإثبات الجمهور له ، فتزعّم أبي حيّان للفراء هو نكران الحال المؤكِّدة الّتي أثبتها النحويّون ، فدلالة زعم على مذهب الفرّاء هو القول المردود ، أو القول بلا دليل ، والحكم نفسه على السهيلي والمبرد ، كذلك رفضه البصريّون ولم يجوزوه ، ومذهب الجمهور هو مبينّة و مؤكّدة فأبو حيان يرى أنّ الزعم هنا طرح يفتقر إلى السند وبلا دليل وغير مستندٍ إلى حجّة وهذا هو الشائع بين أوساط النحويين وغيرهم ، وأثبت أبو حيان تزعّمه بدليل بأن المنصوب على القطع يدل ما قبله عليه ، وهي الحال المؤكّدة وليست المبيّنة، وأرى في الأغلبية نصح وبيان ، ويبدو أنّ الزعم هو رأي العالم لا يفرضه على أحد ، بقدر ما يبيّن وجهة نظره من حيث هو يرى ، لا من حيث يراه غيره، وهو ملتزم بحجّته فقط. فتزعم أبي حيان يدل على ادّعاء في قوليهما – الفراء والسهيلي– أي القول غير الصائب أو رأيًا غير مرجوح وهو المعنى الثاني والأكثر شيوعًا واستعمالًا عند النحويين المتأخرين.

ثم إنّ الكوفيين أجازوا من قولك: جاء زيد مسرعًا مبطئًا ويكون التقدير: جاء زيد المسرع أي: المعروف بالإسراع أو الموصوف بالإسراع مبطئا وعليه فمسرعًا منصوبًا على القطع ومبطّئا منصوب على الحال والمنصوب على القطع عندهم فائدته فائدة النعت ؛ لذلك أجاز هشام (ت231هـ) : إنّ عبد الله قائم وزيدٌ جالسًا وقال : وزيد معطوف على الضمير المستكن في قائمٍ ، و(جالسًا)منصوب على القطع ؛ لأن زيدًا بعطفه على الضمير المستكن قد دخل في القيام فلا يكون :قائما جالسا في حالة واحدة [19] 0وعليه فإنّ أبا حيّان يبطل زعم الكوفيين ؛ لأنّه لم يسمع ذلك ممن أجازوه ثم يشير إلى أنّ في المسألة خطأً فهو يستعمل المعنى الدلالي الثاني من معاني زعم وهو القول الباطل ، أو الضّعيف أو قول بلا دليل 0

المسألة الثانية: الزعم في أنّ الحال معرفة في اللفظ نكرة في المعنى.

الأصل أن تكون الحال نكرة و ألأصل في صاحبها أن يكون معرفة ، إلا أن العرب استعملوا بعض الألفاظ التي تحمل صورة المعرفة لفظا لكنّها نكرة في معناها لتستقيم القاعدة النحوية. فمتى ما وجد الحال معرفة في اللفظ ، فإنّه نكرة في المعنى ، وقد سمع عن العرب ذلك في عشرة أشياء هي على النحو الآتي: مررت بهم الجّماء الغفير وطلبته جهدي وطاقتي وأوردها العراك وكلمته فاهً الى فيّ وأدخلوا الأوّل فالأوّل ورجع عوده على بدئه ومررت بزيد وحده و مررت بهم ثلاثتهم إلى العشرة و قضَّهم بقضِيضِهم وبداد وما شابه ذلك إنْ كان واردًا [20] 0

فذكر أبو حيّان زعمًا ليونس يبيّن فيها ما ذُكر إذ قال: ((وزعم يونس والبغداديون أنّ الحال يجوز أنْ تأتيَ معرفة نحو: جاء زيدٌ الراكب قياسًا على الخبر واستدلا بالمثل السابقة))[21] والذي عليه مذهب البصريين من أنّ هذه المعارف بالألف واللام أو المضافة لفظًا ، هي نكرات بالمعنى وأنّ الحال إذا جاءت معرفة أوّلت بنكرة [22] وذكر سيبويه أيضًا قول الخليل إذ قال:((وزعم الخليل أنّهم أدخلوا الألفَ واللام في هذا الحرف وتَكلّموا به على نيَّةِ مالا تدخله الألفُ واللام، وهذا جُعل كقولك: مررتُ بهم قاطِبةً)) [23] وهذا واضح بأنّه لا يجوّز دخول الألف و اللام عل الحال وإن دخلت أُوِّلت بنكرة ،وهذا ما أكّد عليه المبرّد في كتابه المقتضب[24] .

وذهب السيرافي إلى أن الحال نكرة ، وعلل ذلك إذ قال: لأنّها زيادة في الخبر و الفائدة ، وتفيد السائل والمحدّث غير ما يعرف ، فإن دخلت (الألف واللام) صارت صفة للاسم المعرفة ، والفرق بينهما أنّهما اسمين مشتركين في اللفظ والحال، إضافة إلى ما في الخبر والفائدة ، وإن ابتعد الاسم مشاركة في اللفظ ، فالصفة اسم مشترك بين معنيين أو أكثر ، والحال هي لاسم مشترك أو لاسم مفرد [25] ومن أكَّد أنّها نكرة صاحب التوطئة ، وقد تعرّف نحو: ادخلوا الأوّل فالأوّل[26] . وهنالك اختلاف عند النحاة في هذه الأسماء المنتصبة على الحال منهم الأخفش والمبرّد إذ قالا: ليست بأحوال وإنّما الأحوال هي العوامل المضمرة الناصبة لها [27] أمّا المبرد(ت285هـ)والفارسي(ت377هـ) فقدرا العواملَ أفعالا والأفعال نكرات[28] وبعضهم قدرها أسماء مشتقات من تلك الأفعال[29] في حين ذهب ابن طاهر (ت604هـ) وتلميذه أبو الحسن ابن خروف إلى أنّها ليست معمولة لعوامل مضمرة ، بل واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقة من الفاظها أو من معانيها [30].

فتزعم أبي حيّان ليونس هو من باب عدم القبول والرد ؛لأنه إذا ما جاءت الحال معرفة أوّلت بنكرة ، وهو الرأي الغالب والمشهور ،والذي وافقه أبو حيّان ما ذهب إليه سيبويه ؛لأنّه إذا لم تكن نكرة صارت صفة ، ولم يسبق أبو حيّان إلى هذا الزعم غيره ، بيد أنّه عُبِّر عنه بلفظ آخر، فذكر ابن عقيل ذلك إذ قال:((وأجاز يونس والبغداديّون تعريفها نحو: جاء زيدٌ الضَّاحك قياسًا على الخبر)) [31] ولم يذكر أبو حيان دليلا على ما تزعّمه لأثباته ، ويبدو أنّ الحجَّة معه ،وقول سيبويه هو الأولى في الكلام ، وأرى أنّ الصواب معهما ،وقول سيبويه وزعم الخليل أراه في القول الصائب ؛ لأنّه كثير الاحترام له ولا يخطِّؤه في المسائل النحوية ، وزعم هنا بمعنى قال أو اعتقد.

المسألة الثالثة: الزعم في جملة (أرسلها العراك) .

اللغة العربية ميدان لترابط الألفاظ ومعانيها ، ومن بين التراكيب التي استوقفت النحويين جملة (أوردها العراك) وما تضمّنته من تقدير محذوف ،وهناك خلاف نحوي في الشاهد الذي أورده أبو حيان ، فمنهم من قال إنّها منصوبة على الحال من الضمير الـ(هاء) ومنهم من قال هي مصدر في قول لبيد:[32]

فأورَدَهَا العِراك وَ لَم يذُدْهَا وَلَم يُشفقُ عَلى نقْصِ الدِّخالِ

الشاهد: في قوله: العراك ،إذ وقع حالًا مع كونه معرفة – والحال لا يكون إلا نكرة– وإنما ساغ ذلك ؛لأنه مؤوّل بالنكرة، أي: أرسلها معتركة0 فذكر أبو حيّان ذلك في تزعّمه أذ قال: ((وزعم ابن خروف(ت609هـ) أنه مذهب سيبويه ، فيكون التقدير في نحو: أرسلها العراك إمّا تعتركُ العراكَ ، أو معتركةَ العراكِ ، أو معتركةَ))[33] .

وزعم ثعلب(ت291هـ) أنّ قولهم: أوردها العراك إنّما انتصب العراك على أنه مفعول ثان لأوردها ، وأمّا قولهم: (أرسلها العراك) فهو عند الكوفيين مضّمّن أرسلها معنى أوردها فهو مفعول ثانٍ لأوردها [34] . وزعم أحمد بن يحيى(ت306هـ) أنّ العراك ليس منصوبًا على الحال ،وإنما انتصب على أنّه مفعول ثانٍ لأورده كما يقال: أوردتك الحرب وأوردتك الأمر وقال تعالى((فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ))[35] .

وقال الأعلم الشنتمري(ت476هـ) في أرسلها العراك: مصدر في موضع الحال، والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا؛ لأنه مصدر والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة[36] .وزعم ابن الطراوة(ت528هـ) أنّ انتصاب (العراك) ليس على الحال ، بل على الصفة لمصدر محذوف أي: الإرسال العراك [37] فهي إما في موضع الحال ، أو معمول لفعل مقدر أي: تعترك العراك ،أو معمول لحال محذوفة (معتركة العراك) ،أو نعت لمصدر محذوف (الأرسال العراك) أو مفعول ثانٍ لأوردها عند الكوفيين . والمرادي في توضيح المقاصد يميل إلى رأي سيبويه ويرجّحه[38] .

أما ابن يعيش(ت643هـ) فليس ببعيد عمّا ذهب إليه النحويّون، فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكًا ، وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة ، إذ كان في تأويل معتركة وذلك شاذّ لا يقاس عليه وإنما جاز هذا الاتِّساع في المصادر؛ لأنّ لفظها ليس بلفظ الحال إذ حقيقة الحال أنْ تكون بصفات ولو صرّحت بصفة لم يجز دخول الألف واللام ، فلم تقل العرب (أرسلها المعترك) ولا (جاء زيد القائم) لوجود لفظ الحال ، والتحقيق أنّ هذا نائب عن الحال وليس بها

وإنّما التقدير (أرسلها معتركة) ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال:(أورد إبله العراك) إذا أوردها جميعًا الماء[39]

فلم يُرَ أن عبر أحدٌ من النحويين بلفظ آخر كـ(ذكر ، أو أجاز ،أو قال ...) فالزعم لا يحمل بالضرورة معنى التكّذيب، كما شاع في الاستعمال المتأخّر، وإنّما قد يكون ما نقل إلينا عنهم ، فتزعْم أبي حيان في آرائهم النحوية ليس من باب الضعف في المثال وهو ناقل لهم فحسب ، ولا ترجيح بين الأقوال ،ولا ردَّ عليهم ، وهنا يكون دور الاتِّساع في اللغة جليًّا وواضحًا ، ونرى مجموعة من النحويين ممن تزعَّموا في هذا القول ، وكلٌّ يعتقد صحة ما ذهب إليه وما أملتْ عليه آراؤه النحوية والمسلك الأساس في معرفة الصواب يعود إلى التركيب والبناء اللغوي للجملة وعلى حسن ثقافة القارئ وفهم النص وعلى السياق النحوي الموضوع في الجملة ، وأؤيّد ذلك وأتبنّاه في هذه المسألة .

المسألة الرابعة: الزعم في انتصاب جملة الجمّاء الغفير.

من التعبيرات اللغوية الجماء الغفير، الّذي يصف الكثرة المزدحمة ، ومشتقة من (جمى) والجَماءُ هو الشخص وهي كلمة واحدة وقد تضم الجيم [40] وقد استعملت قديما لوصف الجيوش والحشود وهي تدلّ على فتح وانفتاح [41] والمعنى نفسه في لسان العرب[42] .

وهنا بيّن أبو حيان ردّه إذ قال: ((وزعم ثعلب: أنّ انتصاب الجماء الغفير ليس على الحال بل ينتصب على المدح))[43] . أمّا يونس(182هـ)[44] فقال: إنّ (الجماء الغفير) اسم لا في موضع مصدر وأنّ (الألف واللام) في نية الطرح وهذا غير صحيح ولا سديد إذ لو جاز ذلك لجاز (مررت به القائم) فتنصبه على الحال وتنوي بالألف واللام السقط والطرح [45] 0

وذكر الكسائي(ت189هـ) أنّ :العرب تنصب الجّمّاء الغفير) في التمام وترفعه في النقصان[46] وأجاز الجرمي(ت225هـ) نحو:(مررت بإخوتك الجماءَ الغفيَر)، وسوّغ ابن الأنباري(ت 328هـ) الرفع نحو:(مررت بإخوتك الجماءَ الغفيرَ) يقال في الثناء: (مررت بإخوتك العقلاء الفاضلون) بالرفع أي: هم وعلى هذه المذاهب فالنصب على الحال غير مختار. قال الشاعر:[47] .

كُهُولُهُم وطفلُهُم سَوَاءٌ هُمُ الجَمَّاءُ فِي القَومِ الغَفِيرُ

فموضع الشاهد في البيت هو رفع الجماء الغفير على الخبر و ليس على الحال لأنه مسبوق بـ مبتدأ 0وزاد: أنّ أصل الجماء الغفير: بيضة الحديد ،يعني أنها تجمع الشعر فالجماء من (الجم) ، والغفير من (غفرت المتاع): سترته((وشذ مجيء الحال هنا معرفة. وقيل: (أل) زائدة، وهو المختار.

وفي الحديث: ((سئل: كم المرسلون؟ فقال: ثلاثة مئةٍ وخمسة عشر جم الغفير)) [48]

يتبيّن أنّ ما قاله أبو حيان فيما زعمه الفراء في الجماء الغفير من قبيل التأويل أو التقدير العقلي الذي يضعه النحوي لاستقامة المعنى ؛ لأنّه مرة يقول : إنّه منصوب على المدح ، ومرة على الرفع في نيّة زيادة (أل) كما في قول الكسائي، وجاز الثلاثة فالنصب على الحال غير مختار، وإنْ كانت معرفة فإنها تؤول بالنكرة، كما في بداية المسألة ، ولم يُردّ على المذاهب من قبل أبو حيّان ، ويبدو أن ما قاله أبو حيان دقيق ، و ورأيه حقيق ، وما ذهب إليه أولى حكما. وعلى كلّ حال إذا أرادوا تضعيف رأيٍ، أو إبطال مسألة . هيّئوا لها ما زعموا من الأقوال ،وأثبتوا لهم ما يخال في ذلك الزعم مؤيّدًا بالحجة .

المسألة الخامسة: الزعم في جملة – طلبتُه جُهدِي و طاقتي.

تُعد الجملة من الشواهد النحوية في المنصوبات ، ومسألة خلافية بين النحاة فمنهم من نصبها على الحال ، ومنهم من لحقها بباب المصدر، ومرونة اللغة العربية تقتضي بحذف المضاف و إقامة المضاف إليه ؛ لأثبات المراد ونيله ، وهي تبيّن هيأة الفعل وقدر الطّاقة المبذولة .

ولذلك نرى قول أبي حيّان مفصّلًا إذ قال:[49] ((أما طلبته جهدي فتقدّره : طلبتَه أجتْهِد جَهْدِي أو: مجتَهدا جَهدِي أو: مجتهداً ،على اختلاف المذاهب السابقة وكذلك التقدير في: طلبته طاقتي وزعم الكوفيون أنّ جهدي وطاقتي من قبيل المصادر المعنوية والتقدير: اجتهدت جهدي وأطقت طاقتي)) [50]

أمّا ابن يعيش فقال: هو مصدر في موضع الحال فهو وإنْ كان معرفة فإنّه على التنكير كأنه قال: فعلته مجتهدًا [51] ، أو فعل ذلك جهدَه وطاقته أي: فعل ذلك جاهدًا ومطيقًا [52] أما قولهم: (فعلته جهدك وطاقتك) فهو من باب المصادر تكون في موضع الحال فهو وإنْ كان معرفة فهو على التنكير كأنه قال :(فعلته مجتهد)[53] 0

فتزعم أبي حيان أو توهمه على هذه المسألة تأييده على ما جاء به النحويون وما عبَّر عنه من تقديرات للجملة السابقة، وجعل زعم من قبيل القول المحقق وموافقته على ما ذهبوا إليه ولم يثبت اجتهاده وحجّته واكتفى بالنقل فقط ، فقوله سديد ومرجّح عندي ولست إلى غيره ، ولم يتوسع النحويون إلى أكثر من ذلك.

المسالة السادسة: الزعم في جملة – رَجَعَ عَودَه على بدْئِه.

الجملة تعبّر عن العودة إلى المحلّ الأوّل والبدء أوّل المسير، ويدّ على الاستمرارية ، سواء في قول الحق أم بغيره ، والعود هو تثنية الأمر عوداً بعد بدءٍ تقول: بدأ ثم عاد، والعودة : المرّة الواحدة [54] وبيّن ذلك أبو حيّان إذ قال: ((فعوده تكون منصوبة على الحال والتقدير: رجع يعود عوده ،أو عائدًا عوده، أو عائدًا كذلك على اختلاف المذاهب ، وزعم الكوفيون أنّ عوده منصوب على المصدر والمعنى :عاد عوده على بدئه وأجاز بعض النحويين نصبه على المفعول به أي: ردّ عوده على بدئه ويجوز فيه الرفع فتقول: رجع عودُه على بدئه))[55] .

وذكر سيبويه أنّه: ((لا يُستعمل في الكلام رجَعَ عَوْدًا على بَدْءٍ، ولكنَّه مُثّل به))[56] وقال الخليل: إنْ أردت جعلت (رجعت عودك على بدئك) مفعولا به ولا بمنزله قولك:(رجعت المال على زيد) كأنّه قال: (ثنيت أو طويت عودي على بدئي) فأراد أنّ قوله: (رجع زيد عوده على بدئه) فيكون عوده بدأ نصباً فيكون مفعولا به مثل ما تقول: (رجعت زيدا) فعل وفاعل ومفعول أي: رددته ومثله قوله تعالى((فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ))[57] أي: ردك الله وإذا قدرته (ثنيت عودي على بدئي) فهو مفعول به ؛ لأن معناه :عطفت، فلا يكون في موضع الحال [58] ويجوز أنْ يكون عوده مفعولا مطلقا لـ رجع أي: رجع على بدئه المعهود فيكون كقوله تعالى ((وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ))[59] فلا يكون من هذا الباب أي: من باب الحال[60] . وإذا كان منصوب على الحال فلا يجزْ تقديم المجرور عليه ؛ لأنه من ظهره ، وأمّا إذا كان عودُه مفعولًا به فيجوز ذلك [61] وهذا الحال هو من قبيل المعرّف بالإضافة [62] وفي رفعه وجهان: أحدهما : فاعل برجع ، والآخر مبتدأ، وعلى بدئه في موضع الخبر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الحال وعليه يمكن تقديم الجار و المجرور على بدئه(رَجَع على عَوْده بدؤه) [63] .

أمّا ما قاله :عباس حسن في عَوده فضرب مثالًا إذ قال: (رجع المسافر عوده على بدئه)، فـ عود حال، وهي معرفة، لإضافتها للضمير، ومؤولة بالمشتق، على فرض : رجع عائدًا، أو راجعًا على بدئه، ويفهم منه رجع عائدًا فورًا ،أي: في الحال: أو: رجع على الطريق ذاته[64] ويجوز أنْ يكون عوده مفعولًا مطلقًا لـ رجع أي: رجع على بدئه المعهود فيكون كقوله تعالى ((وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ))[65] فلا يكون من هذا الباب أي: من باب الحال[66] .

يظهر مما سبق بيانه : أنْ يكون عوده تارة مفعولًا به ، وتارة أُخرى، مفعولًا مطلق ، وأُخرى مصدرا، ومرة حالا مؤولة بالمشتق ، وأبو حيان قال :إنها منصوبة على الحال وبذلك فإن زعْم الكوفيين قول لا

يرتضيه وهو من باب الاعتراض والقول المردود، وقليل جداً استعماله في القول الصائب ؛ لأن الغالب فيه هو القول الأول. وقوله مرجّح وأميل إليه. وذكر الزعم نصه في التذييل والتكميل ((وزعم الكوفيون أن عوده منصوب علي المصدر المعني :عاد عوده علي بدئه. وأجاز بعض النحويين نصبه علي المفعول به أي :رد عوده علي بدئه))[67] وفي ارتشاف الضرب ذكر فقط حالاته الإعرابية[68].

المسألة السّابعة: الزعمُ في انتصاب المصدر.

المصدر في اللغة العربية أصل الكلمات ، فهو اللفظ الذي يحتوي على المعنى المجرد من أي قيد زمني ، فإذا كان الفعل الماضي يخبرنا ماذا حدث ومتى فالمصدر يخبرنا عن الحدث نفسه فـ(كتابة) تدلّ على عملية الكتابة لكنّها بدون زمن لا في الزمن الماضي ،أو الحاضر ،أو المستقبل وهناك المصادر القياسية والمصادر السماعية . وثمَّة خلاف بين البصريين والكوفيين في أصل المصدر فمنهم من قال: ((وزعم بعض البصريين كالفارسي، واختاره الشيخ عبد القاهر(ت471هـ) أنّ الفعل أصل للوصف فيكون فرع الفرع)) ،[69] وما ذهب اليه بعض البصريين فإنّه مردود بانّه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر[70] .

((وزعم الكوفيّون أنّ الأصل هو الفعل وأنّ المصدر فرع مشتق من الفعل)) [71] أمّا علة الكوفيين فقالوا: لأنّ المصدر مؤكِّد للفعل والمؤكَّد قبل المؤكِّد ؛ ولانّ المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفرع أنْ تُحْمَل على الأُصول[72] . وزعم ابن طلحة(ت618هـ) من المتأخرين إلى أنّ كل واحد منهما أصل بنفسه غير مشتق من الآخر[73] .وغيرها من الأمور.

ويبدو أنّ مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين وما تناوله الأنباري(ت577هـ) ، أنّها لا تجدي نفعًا أبدًا والمسائل بينهما كثيرة ولا أجد تقاربًا بينهما بالمطلق وكلّ متمسك برأيه وأفكاره ومنهجه[74] . أما القول فيما تزعّمه أبو حيّان على الكوفيين قوله: زعم الكوفيون فإنّه في القول المشكك ، وعدم ارتضائه لقولهم ، بأنّ المصدر ينتصب بالفعل والفاعل معًا. ولم يقدَّم دليلًا لذلك الادِّعاء.

وما تزعّمه ابن طلحةَ أراه مصيبًا في قوله مع أن الحقيقة لا تجد ما يسندها ،أو عدم وجود الأدلة عليه، لكنّه جعل لكلِّ واحدٍ منهما أصل بنفسه قائما بذاته وزعم هنا هو في الأمر المحقق أو بمعنى الاعتقاد ،أو التوجّه أي– اتخذ وجهة له – في أمرٍ ،أو رأيٍ معيّن. ويؤكِّد ما بيّناه قول أبي حيّان حينما استدلّ بقوله:((إنّا وجدنا مصادر لا أفعال لها، كالأمومة ، وأفعالًا لا مصادر لها نحو: (ليس وعسى) فيدلّ ذلك على بطلان البصريين والكوفيين ضرورة ، أنّه لو كان واحدٌ منهما أصلًا والآخر فرعًا لَما وُجِد أحدهما دون الآخر وقد وُجد أحدهما دون الآخر فدل على عدم الأصلية والفرعية))[75] .

ومن المصادر ما لا فعل له لفظًا ولا تقديرًا وذلك مَثَلُه :(ويح و ويل و ويب و ويس) ولو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعًا لا أُصول لها وهذا لا يجوز بالمطلق[76] .

المسألة الثّامنة: الزَّعم في الاشتقاق.

الاشتقاق أحد أبرز الخصائص الّتي تميّز اللغة العربية ، وتمنحها المرونة والقدرة على التجدّد والاتِّساع ، ويتولّد من الفعل الواحد كثير من الكلمات ، ويساعد ذلك في صياغة معانٍ دقيقة وقياسية تخضع لموازين صرفية محدَّدة يسهل تعلمها واستنباط مفرداتها. وللعلماء ثلاثة مذاهب في الاشتقاق : منها ما هو عرضة للدرس وزعمًا لأبي حيان إذ قال: ((زعَمَ قوم من أهل النظر إلى أنّ الكَلِم كلها أصل وليس منها شيء اشتق من غيره)) [77] وما زعمه أبو حيّان من أنّ أهل النظر قالوا: أنّ الكَلِم كله أصلٌ ؛ قولٌ غير محققٍ ومردود ويحتاج إلى إعادة نظر، ويدخل في المعنى الثاني من معاني زعم ؛ لانّ اللغة واسعة ومن المتعذر جدًا أن تكون بأصل واحد ، سواء العربي منها أو الأعجمي ، وتكون اللغة بنسق وترتيب واحد وهذا يُتعذَّر؛ لأنّ اللغة ليست جامدةً ، ومن ذهب من متأخري أهل اللغة أنّ الكَلم كلها مشتقة ؟ وهو ما ذهب إليه الزجاج (ت311هـ) غير مرجوح ؛ لأنّه من المذهب البغدادي ، فخط لنفسه منهجًا ، وأختار من المدرستين البصرية والكوفية آراء لهذا المنهج فحريٌ أنْ يختار ما يناسبه ؛ لأنه من المؤسسين لهذا المذهب0

الرأي الذي لابد من الوقوف عليه هو رأي المدرستين البصرية والكوفية ، وهو أنّ الكلم منه ما هو مشتق ومنه ما هو جامد وهو الصواب ، إذا ما نظرنا إلى مفردات اللغة العربية المتمثلة أولًا في القرآن الكريم وثانيًا في الأحاديث النبوية وثالثًا بكلام العرب شعرًا ونثرًا . فضلًا عن أنهم أوائل النحاة ومن قعّدوا القواعد وأرسَوا نظامه وأصوله فهم البناة الأوائل لعلم النحو ويعلمون ما قيس منه وما هو عليه السماع بدلائلهم الرصينة ؛ بيد أنّ ذلك ليس من باب الأمر، أو الشرط علينا ولا لأنّ اللغة قد سُيِّجت وحددت ،أو فصِّلت بمقاساتهم ، والباب مفتوح لمن أراد أن يضع أو ينقد أو يأتي بشيءٍ لم يضعوه.

وعليه فإنّ الاشتقاق من وسائل التكثير في اللغة وقد بيّنا آراء القدماء في ذلك ابتداء من سيبويه وإنْ لم يرد اصطلاحًا ولكنه عبر عنه بالمثال[78] وذكره السيرافي (باب اشتقاق الأسماء)[79] وابن جنّي سماه(الاشتقاق الأكبر) [80] والثعالبي قال:(وأنّ للغة قياسا)[81] وابن الحاجب في ذكره المفعول المطلق ولا سيَّما المتأخرين منهم لا يقولون إلا المصدر ولا يسمَّونه المفعول المطلق ولربَّما يكون هذا تنبيهًا للردِّ على الكوفيين باعتباره مشتقًا من الفعل[82] والمحدثون منهم من أنّ اللغة منها ما هو مشتق ومنها ما هو غير مشتق وهو ما عليه جمهور النحويّين وهذا استنتاج لما سبق .

المسألة التاسعة: (المفعول فيه) الزعم في انتصاب ما يشمله العمل .

ذكر ذلك أبو حيَّان في تزعّمه إذ قال: ((وزعم الكوفيون أنّ ما كان العمل يعمَّه لا يكون انتصابه على الظرف ؛لانّ الظرف يتقدّر بـ في وفي عندهم يقتضي التبعيض فتدافع التعميم والتبعيض فإنما ينتصب عندهم على أنّه مفعول به لا على أنّه ظرف))[83] أي: إذا كان العمل في جميعه وكان متصلًا ينتصب على الظرف ولا يتقدّر بـ(في)عند البصريين ؛ ويكون مشبّها على المفعول على رأي الكوفيين فلا يصح على مذهبهم أنْ نقول: صمت في شهر رمضان ؛ لأنّ في للتبعيض ، فيحصل تباعد و تدافع بينهما – بين التبعيض و التعميم – فينتصب على أنّه مفعول به[84] .

وذكر ابن خروف أن بينهما فرقًا إذ قال: ((وزعم ابن خروف أنّ الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة أنّ رمضان علمٌ وشهرٌ ليس كذلك ، إنّما هو معرفة بإضافته إلى رمضان وكذلك سائر أسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته فكذلك أسماء الشهور كالأعلام يقع في بعضه وفي جميعه فأجاز أنْ يقال : سرت الشهر والمراد السير في بعضه))[85] .

وزعم – ابن خروف – أنّ أعلام الأيّام كأعلام الشهور، فإذا قلت:(سرت الخميس) كان ذلك عامًا ، وإذا قلت :(سرت المحرَّم) فالعمل مستغرقا له ، وإذا قلت: (سرت يوم الأحد) احتمل السير لجميع اليوم ، واحتمل لبعضه .

وقول أبي حيّان: زعم الكوفيون بمثابة القول المشكك أو القول الذي لا يستند إلى دليل وهو أحد معاني زعم ، وهي ظاهرة عند النحويين في ذلك الوقت فإذا أرادوا أنْ يبطلوا رأيًا قالوا: زعم فلان وهو بمثابة الاجتهاد الّذي يحتمل النظر والنقد وليس الحقيقة المطلقة و هذا ما يسمى بالمنهج الوصفي التحليلي أي : تمحيص الاقوال قبل قبولها .

وردّ أبو حيّان على زعم ابن خروف إذ قال: إنّ زعمَه باطل ؛ لأنّ الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة علما أو غير علم ، وإنما تفرقه بين أسماء الشهور إذا أضيف إليه شهر، وبينها إذا لم يضف إليها شهر، من جهة أنّه إذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه ؛ لأنه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز أنْ يكون في بعضه [86] . والنعت بهذه الصفة هجوم ضد ابن خروف وبطلان مذهبه بمعنى أنّه لا يُلتفت إليه وهو من باب النقد اللاذع ، وقلّما نرى أبا حيّان بهذا الدرع الحصين والرصين ؛ ولأن حجَّته راسخة وثابتة ، وزعمه ينمُّ عن ضعف القول وهشاشته ، وردُّه مكفول بـ برهانٍ وذات دلالةٍ ومعانٍ ، وحجّة وبيانٍ وأُؤيّده وأرجّح رأيه .

((وزعم الزجاج أنّه لا فرق بين المضاف إليه شهر وغيره وأنّه يجوز أنْ يكون العمل في بعضه وأنْ يكون في جميعه))[87] . وهذا مخالف لقول سيبويه إذ قال:((ومما أُجري مجرى الدهر والليل والنهار والمحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام كأنّهم قالوا: سِير عليه ثلاثون يوما ولو قلت شهر رمضان كان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة ولصار جواب متى))[88] . فسيبويه فرّق بين رمضان و شهر رمضان ، لا كما زعم الزجاج من أنّه يعمل في بعضه وفي جميعه ، والزعم في القول المشكك والوهن وعدم قَبُوله وهو القول الخاطئ وعادة ما يستعمل بكثرة عند المتأخّرين ، وهذا ما عليه أبو حيّان في قول الزجاج فما ذكره سيبويه أخذه أبو حيان ، و صيَّر منه دليلاً قاطعا ؛ لأنّه من مؤيّديه ، وأرى أنّ دليله مقبولٌ ، ولاشك فيه.

المسألة العاشرة: الزّعم في جواز النصب على الاستثناء.

ذكر أبو حيّان في ذلك مسألة جواز النصب على الاستثناء خلافًا لمن زعم الإبدال إذ قال: ((وزعم الفرّاء أنّه يشترط في جواز النصب على الاستثناء في نحو: ما قام القوم إلاّ زيدًا تعريف المستثنى منه فلو قلت: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ وجب عنده الابدال ولم يجز النصب))[89]. وذكر سيبويه أن المنفي إذا جاز الإيجاب في لفظه وجب النصب فنقول : ما جاءني القومُ إلّا أباك ؛ لأنّه بحكم : جاءني القومُ إلّا أباك بخلاف قولك: ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ أو ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ ؛ لأنّ أحدًا لا يقع في الإيجاب فيكون المستثنى بدلا من الأوّل[90] والمختار إتباع ما اتّصل منه وهذا إذا كان بعد نفي كما مُثّل ومثال ما هو كالنفي (لا يضربِ القومُ إلاّ زيدٌ وإلا زيدًا) [91]

والملاحظ أنّ زعْمَ الفراء مردود على حد قول أبي حيّان ؛ لأنّ الفرّاء أوجب البدل والمختار هو جواز الوجهين : الرفع والنصب وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان هذا من جانب ، وجانب آخر أنّ ابن مالك قد ضعَّفه ، من أنّ رأي الفراء مردود وباب الإصابة عنه مسدود ، وأنّ النصب هو الأصل والبدل داخل عليه [92] .

والإتباع على خلاف فالبصريّون قالوا: إنّما هو على طريق البدل وهو بدل بعض من كل وحذف الضمير للعلم به كأنّك قلت :(إلّا زيد منهم) وتحتمل الصفة كذلك و الكوفيون قالوا : إنّما هو على طريق العطف والأداة يعطف بها في باب الاستثناء[93] . والّذي يرجَّح ، ما رآه أبو حيّان في ذلك وأوافقه وأميل إليه ، وهو جواز الوجهين: الرفع والنصب في المُثل السابقة ولم يثبت الزّعم إلّا له ،ويظهر من هذا أنّ النصب على الاستثناء ليس حكمًا واحدًا ، بل بين الوجوب والجواز، والمستثنى ليس مجرّد فضلة إعرابية ، بل هو ركن أساسي في توجيه معنى النفي والإثبات.

المسألة الحادية عشرة: الزّعْم في الاستثناء المنقطع.

الاستثناء المنقطع: ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه [94] فذكر أبو حيان ما تزعّمه في الاستثناء المنقطع إذ قال : ((وزعم المازني(ت247هـ) أنّ الاستثناء المنقطع: إنّما هو من تغليب العاقل على غير العاقل فيختص ذلك بأحدٍ وما أشبَهَهُ نحو: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ))[95] ثم عقّب أبو حيّان عليه وأبطل دعواه وقليلا ما نراه بهذه الصِّفة إذ قال : وذلك فاسدٌ ؛ لأنّ الذي يبدل منه في هذا الباب – وليس بلفظ أحد ولا ما أشبهه– كثير جدًا ومنه قول الشاعر:[96]

لَم أُلفِ فِي الدّارِ ذا نُطقٍ سِوى طَلَل قَد كَاد يَعفُو وَمَا بالعَهدِ من قِدَم

فموضع الشاهد: إنّ ذا نطق بمعنى أحدٌ أي: لم أجد في الدار أحدًا وسوى منصوبة على الاستثناء المنقطع، ويجوز على رأي بني تميم النصب والإتباع وأهل الحجاز يوجبون النصب لا غير ومما يُردّ به على المازني قول الشاعر:[97]

ليسَ بيني وبَيْنَ قَيْسٍ عِتابٌ غَيْرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

فالعتاب لا يقع على مَن يُعقل فيسوغ فيه ما ساغ في أحدٍ[98] وموضع الشاهد: عتاب غير طعن الكلى إذ استثنى طعن الكلى وضرب الرقاب من العتاب وهذا هو الاستثناء المنقطع ؛لأنّ عتابًا لا يقع على من يعقل فيسوغ فيه ما ساغ في أحدٍ للعاقل[99]، وقد رُدَّ قول المازني بدليل وحجَّة قويَّة كما أسلفنا في البيت موضع الشاهد ، فرأيه راجحٌ وحسنٌ وأؤيد ذلك ويلاحظ من تزعم أبي حيّان، أنّ ما قاله المازني: هو قول فاسدٌ وغير صحيحٍ ؛ لأنّ وجه البدل أنْ يكون أُطلقَ الأحد على الأحدِ ؛ لأنّه اسمٌ لمن يعقل ، فلما اجتمع مع ما لا يعقل ساغ وقوعه عليه. وإنّ ذا نطق في البيت بمعنى أحد وهو للعاقل وهو استثناء منقطع وفي البيت الآخر استثنى غير طعن الكلى من العتاب وهو لغير العاقل فيسوغ فيه ما ساغ في أحد وهذا يكون على الاتِّساع والمجاز.

إذن ما قاله المازني : مردودٌ وقولٌ غير ناضجٍ في نظر أبي حيّان . وزعم جاءت بمعنى القول الخاطئ والاعتقاد غير الصحيح وهذا واضح وجلي من عبارات أبي حيّان تجاه المازنيّ وكذلك رُدَّ قوله من ابن عصفور(ت669هـ) و خطّأهُ في الاستثناء المنقطع وقوله: فاسدٌ هو أشد عبارات الإجحاف ، واستنتاجه كان بعيدًا عن الحقيقة.

المسألة الثّانية عشرة: الزّعْم في (ما) من لاسيّما.

تُعدُّ لاسيّما واحدة من الأساليب الراقية في اللغة العربية ، وتستعمل لغرض التمييز والتفضيل ، ووظيفتها الجوهريّة لفت انتباه القارئ أو السامع إلى فرد معيَّن في مجموعة عامة وإعطاؤه حكما أقوى أو اهتماما أوسع ، وتمنح الجملة جمالا وانتقالا من العام إلى الخاص وتوضع لتغليب ما بعدها على ما قبلها.

وشرع أبو حيّان في ذكر ما واختلاف النحويين فيها وفي تقديرها إذ قال: ((وزعم الأخفش أنّ ما بمعنى الّذي هو في موضع رفعٍ وهو في موضعِ خبرَ سيّ كأنّه قال: لا مثل الشخص الذي هو زيد وفيه أنّ خبر لا معرفةٌ ؛لأنّه جعل ما الموصولة خبر لا وهي معرفةٌ)) [100] وهي ليست من أدوات الاستثناء عنده. وهي بمعنى مثلُ وتثنيته سيان وبالتشديد ودخول لا والواو قبلها ومن استعمله خلاف ما جاء فهو مخطئ أي: ولاسِيمَا[101] . ولاسيَّما عند الأخفش بـ لا أي: سيّما فقط مجرّدة منها، وأبي حاتم(ت255هـ) والنحاس(ت338هـ) ، والأصح ليس من الاستثناء ، بل ما بعدها على أولويّة على ما قبله ، أصله: سوى وتخفف ياؤها وتسكن خلافا لابن عصفور– الّذي يرى أنّه لم يحفظ في الكلام الفصيح ولا يقتضي القياس ؛ لأنّ الاسم المعرب يبقى على حرفين ثانيهما حرف علة – فالمحذوف إمّا اللام ، أو العين ويقال (لاتيّما) و(تاسيّما)[102].

وذكر صاحب الحدائق الندية أنّ (لا) تحذف تخفيفًا مع أنّها مطلب ،وذكر أنّ بعض المحققّين كثيرًا ما يحذفون لا من لا سيّما عند المتأخّرين إلّا أنّ أبا حيّان لا يجيز ذلك[103] ، لأن حذف الحرف خارج عن القياس و حروف المعاني إنما وضعت طلبا للاختصار ، ولذلك أصل وضعها أن يكون على حرف أو حرفين فما وضع مؤدّيًا معنى الفعل واختصر ، لا يناسبه الحذف وعينه واو في الأصل وهو اسم (لا) عند الجمهور وفتحة سيٍّ إعراب ؛ لأنه مضاف وهي كـ مثل ، وزنا و معنى[104] .

وذكر أبن مالك أنّ ((من النحويين من جعل لا سيّما من أدوات الاستثناء. وذلك عندي غير صحيح، لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها))[105] .إنّ ما زعمه الأخفش لم يرتضه أبو حيّان بمعنى أنّ زعم أخذت معنى الوصف بلا دليل ؛ لأنّ سيّ بمعنى (مِثلَ) وما مخفوضة بالإضافة والتقدير(لا مِثلَ الذي هو زيدٌ) ويكون خبر لا محذوفًا ، والمبتدأ والخبر يكونا صلة الذي، والذي بعدها إمّا انْ يكون نكرة أو معرفة فإن كان نكرة جاز فيه الرفع و النصب والجر وإن كانت معرفة فله الجر والرفع ولم يجز النصب [106] .

ثم انتقل أبو حيّان في زعمه إلى عمل (لا) في لاسيَّما وذكر رأي الفارسي في ذلك وضعَّفه فقال: ((وزعم أبو علي في الهيتيَّات[107] أنّك إذا قلت: قام القوم لاسيّما زيد أنّ (لا) ليست عاملة وأنّ سيّ منصوب على الحال ولم تتكرر لا وإنْ كان قياسها أنْ تتكرر وذلك كما تقول: جاء زيد لا ضاحكًا ولا باكيًا وكأنّه قال: قام القوم غير مماثلين زيدًا في القيام))[108] .

ورأي أبي علي الفارسي مردودٌ ،وكلامه محدودٌ في نظر أبي حيّان ؛ لأنّ زعمه يتطلب أنْ لا تدخل لا على سيّما كما في: قام القوم ولا سيّما زيدٌ ،ونصبه على الحال عدم دخول الواو عليها كما لا يجوز : جاء زيد ولا ضاحكًا ولا باكيًا، ووصف زعمه بالفاسد وهو بطلان رأيه [109] وفسد كما هو معلومٌ الفساد والتعفن ونقيض الإصلاح والتدمير بكل اشتقاقاته [110] ولا هي للتبرئة وعدم جواز حذفها مع الواو صرّح بذلك السيوطي ولم يصرح بمن قال بحذفها [111]. وأصل (سيّ) (سِوْيٌ) فعينه واو ساكنة قلبت (يا) لسكونها وأدغمت في (الياء) قال ابن جني المحذوف لام الكلمة وانفتحت الياء بإلقاء حركة اللام عليها أمّا عند (أبي حيان) فالمحذوف هو عين الكلمة ولو كان المحذوف (اللام) لردت العين واوًا لزوال الموجب بقلبها فكان يقال (لا سومًا)[112] . وهنالك بعض الألفاظ التي ألحقت بها مثل: (لا مثل ما) و(لا سوا ما) و(لا ترى ما) و(لو ترى ما) ولا يُجرُّ تلوى هذين ويكون ما بعدهما مرفوعًا ؛ لأن ترى فعل ولا يمكن أنْ تكون ما زائدة ؛ لأنّ الفعل لا يضاف وأنّ (لا مثل ما) بمثل(لاسيّما) وكذلك (لا سوا ما) يُرفع بعدها و يُجرّ كقولك:(قام القوم لا سوا ما زيدٌ او زيدٍ)[113] .

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنّ (ما) ليست زائدة موافقًا بذلك رأي سيبويه وإنّها لازمة كالكلمة الواحدة لا تحذف [114] ولا يمكن حذف لا من لاسيّما ؛ لأنّ حذف الحرف في غاية الإجحاف إلاّ أنْ يكون مسموعا عن العرب ولم يسمع بذلك عنه إلاّ ما قاله المولدين وهو غير خاضع للاستشهاد به ؛لأنّه ليس بحجة[115] ومن قال به الخليعِ(ت864هـ) [116] . فأبو حيّان من المتأخرين والسامرائي من المحدثين لا يجيزان الحذف في أصل الوضع ، وما يُتحدَّث به من باب الاجتهاد ، وكلّ حسب رأيه ومذهبه ،إن كان اختصارًا ،أو اقتصارًا وأرى أنّه الأولى والصحيح ما ذهب إليه أبو حيّان وهوعين الصواب.

المسألة الثّالثة عشرة: الزّعم فيمن نصب التمييز عن تمام الكلام.

قد تصل الجملة إلى حدَّ الاستغناء بمرفوعاتها مثل: المبتدأ و خبره أو الفعل وفاعله فإذا ما تمّ هذا البناء ، يطرأ نوع من الغموض أو الاحتمال في نسبة الفعل إلى الفاعل أو في ذات المقادير و الاعداد. هنا يأتي دور التمييز بوصفه المفسِّر .أو المبيِّن الّذي يزيل اللبس ويخصص الرأي العام.

فشرع أبو حيّان في تفسير ذلك ،ووضّح زعمه وبيَّنه في الناصب له فقال: إنّ الناصب لهذا التمييز وما أشبههُ فيه خلاف : ((فمنهم مَن زَعَمَ أنّه منصوب بالفعل نحو قولك: تصبب زيد عرقًا أو بالاسم الّذي في معنى الفعل نحو: زيدٌ منشرحٌ صدرًا وطِّيبٌ نفساً ومسرورٌ قلبًا وعجبت من اشتعال رأسك شيبًا وهو مذهب المازني والمبرد والزجاج)) [117] .

فيكون التمييز منقولًا عن فاعل، تصبب عرق زيدٍ ، واشتعل شيبُ الرأس [118].وذهب ابن الطراوة، وتلميذه السهيلي إلى أن تفقأ زيد شحمًا وتصبب زيد عرقًا، انتصب على الحال لا على التمييز[119] ثم عقب أبو حيّان على هذا قوله: إنّ الناصب له والذي عليه المحققون لا الفعل ولا الاسم الذي بمعنى الفعل ، فكما جاز لعشرين أنْ ينصب التمييز في قولك: عندي عشرون درهمًا ، وليس الناصب له فعل ولا اسمٌ شبيهٌ بمعنى الفعل وهو :عشرون ، بل جاء النصب عن تمام الكمال إذ لا فعل موجود نحو: داري خلف دارك فرسخًا فنصب التمييز فرسخًا بدون فعل أو غيره[120] .

والذي عليه سيبويه[121] والمازني[122] والمبرد[123] وابن السراج[124] والفارسي[125] من أنّ الناصب له هو الفعل أو ما أشبهه وأمّا ابن عصفور فيرى أنّ الناصب له لا ذا ولا ذا إنما ينتصب بنفس الاسم الذي انتصب بتمامه[126] .

ممّا تبين يمكن القول: إنّ زعِم صُيِّرت لمعنى الاعتقاد بلا دليل وهذا ظاهر من رأي أبي حيّان التوحيدي الّذي بيَّن فيه ذلك قوله : والذي عليه المحققون وكذا من قوله: وهو مذهب المازني، والمبرد، والزجاج. يذهب مع الكثرة القائلة بأنّ الناصب للتمييز عن تمام الكلام لا الفعل ولا الاسم الذي في معنى الفعل ، فهو مجانب لرأي ابن عصفور في زعمه و متَّفق معه . وبعد بحث في ما تناولته من هذه المصادر ، لم يذكر أحد من النحويين لفظا يرادف الزعم أو أن ذكره أحد قبله ، وهذا يحتسب لأبي حيان منفردا به وأغلب زعوماته تعدّ بكرًا لم يخطَّها قلم ولم يسبقها كلم .

المسألة الرابعة عشرة: الزعْمُ في الناصب للمفعول معه.

ذكر أبو حيّان في كتابه وهو في معرض ذكرِ مذاهب النحويين في أنّ الناصب للمفعول معه إنّما هو بالفعل السابق وما أشبهه وهو ما اختاره الناظم – أقصد ابن مالك– وهذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وهو مذهب الأخفش وجمهور الكوفيين إذ قال: ((إلّا أنّهم يزعمون أنّ انتصابه إنّما هو انتصاب الظّرف والواو التي هيّأت لما بعدها أنْ يكون ظرفًا وذلك أنّ (مَعَ) ظرفٌ فلما نابت عنها الواو لم يمكن أنْ ينتقل الإعراب اليها ؛ لأنّ الحروف لا يكون فيها إعراب فانتقل إلى الاسم الّذي بعدها))[127] .

فحين نقول: قمت وزيدًا فالناصب للمفعول معه قمت ؛ لأنّ الاسم منصوب والنصب عملٌ ولابد للعمل من عاملٍ، وإذا قلنا: إنّ الواو غير عاملة للنصب ولا يصلح للعمل إلاّ الفعل، ومَن قال بأنّ الفعل لازم وأنّ الواو لا تعدي إلى المنصوب، جوابه: المتعدي إلى الاسم قد تعلق معناه به ، والواو علّقت الفعل بالاسم فكان الناصب هو الفعل بحكم الواو كما في المستثنى بحكم (إلا) كقولك(قام القوم غيرَ زيدٍ) فالمستثنى منصوب فإذا أُبدلت بـ إلا ينتقل الإعراب إلى ما بعدها فتكون(قام القوم إلا زيدًا) هكذا .

وذهب الزجاج إلى أنّ الناصب له في ذلك هو فعل محذوف تقديره :قمت، أو لابست، أو صاحبت ولا يعمل الفعل المذكور؛ وذلك لوجود الحاجز وهو الواو وهذا على حد قوله ضعيف ؛ لأنّ الفعل إذا عمل لم يجعل العمل لمحذوف[128] . وقال الكوفيون : إنّه ينتصب على الخلاف ومقصودهم من ذلك ، أنّ الاسم الثاني لا يشارك الاسم الأول في الفعل – يخالفه– فلم يُرفع لذلك بل نصبه كما ينصب المفعول في الخلاف وذلك لأنه إذا قال: استوى الماءُ والخشبةَ لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنّ الخشبة ليست معوجّة فتستوي [129] .

وقال أبو الحسن الأخفش: ينتصب الاسم انتصاب الظرف ؛ لأنه ناب عن مع كما أنّ غير في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلّا) وهذا ضعيف ؛ لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف ومع ظرف و الواو قائمة مقامها بالمعنى ؛ لأنّ حرف الجر عمل والواو لا تعمل فكأنّ وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل في موضع الجار والمجرور[130] . في حين يرى الجرجاني أنها تختص بالاسم و أنّ الناصب للاسم الواقع بعد الواو هو نفس الواو[131] .

هذه المذاهب في الناصب للاسم الواقع بعد الواو الّتي بمعنى مع ،ويكون الاسم بعدها منصوب على أنّه مفعول معه ، والمراد من تزعم أبو حيّان أو توهمه إنما أراد الاعتراض والردّ ؛ لأنه قد وافق جمهور البصريين والفارسي وسيبويه وقال: أختار النصب بالفعل السابق أو شبهه وهو بذلك يرجّح رأي ابن مالك صاحب الألفية[132] .

المسألة الخامسة عشرة: الزعم في الناصب للمفعول له .

يعدّ المفعول له ركنًا هامًّا في بنية الجملة الفضلة فهو المصدر المنصوب الّذي يذكر لبيان سبب وقوع الفعل وعلة حدوثه وعادة ما يُتساءل عنه بـ لماذا؟ . قال أبو حيّان في باب المفعول له تعقيبًا على قول الناظم : ((وزعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ بالنصب وتأوّله على المفعول له وإنْ كان العبيد غير مصدر، وقبَّح ذلك سيبويه ؛ وإنّما أجازه على ضعفه ، إذا لم يُرد عبيدا

بأعيانهم فلو قلت: أمّا البصرةَ فلا بصرةَ لك وأمّا الحارثَ فلا حارثَ لك بالنصب لم يَجُز؛ لاختصاصهما)) [133] وتقدير الكلام عنده مهما تذكر أحد الأجل العبيد فالمذكور ذو عبيدٍ ومنهم من جعله مفعولا به وتقديره: مهما تذكر العبيدَ[134] .

واشترط أغلب النحويين بأنْ يكون المفعول له مصدرًا وهو رأي سيبويهٍ وجمهور البصريين أما ما تزعمه يونس من نصب العبيد على المفعول له ، وهو ليس من باب المصدر من شيء وذلك تمسكًا منه لا لغاية أُخرى ،بل لأنّه عالم له رأيه وقياسه وردّه ،لكنّ أبا حيان ضعّف قوله ، وعبَّر بهذا اللفظ المتعارف عند النحوين ،وما له من سلاسة في تقويض آراء الآخرين وبيان فساد رأيٍ ،أو حجّة أو قولٍ ، ونجد يونس متفردًا باحتجاجه وهو قول مزعوم ، وبيان موهوم ،واعتقاد بلا دليل ، فلماذا هذا التكلّف في التقدير؟! ولغتنا لغة القرآن الكريم عُلّمنا وتعلمنا منها أن تكون على الخفة والبساطة وعدم الغلو في التعبير، والرقيّ الفكري يفرض على المرء ألّا يطلق الأحكام جزافًا ولا يفرض الحقائق اعتباطًا دون تبصّر و تدقيق .

وقال ابن عقيل: هو المصدر المعلل به[135] وبذلك يكون قد وافق سيبويه في رأيه من أنّ انتصابه بالمصدر لا غير. وأظهره الزجاج بتقدير التملك ليتحوّل إلى معنى المصدر كأنّه قيل: أمّا تملك العبيد أي: مهما تذكره من أجلِ تملُّك العبيد وشرطه أنْ يكون معللًا خلافُ المصادر الّتي لا تعليل فيها كـ قعد جلوسًا ورجع القهقرى وشرط بعض المتأخرين أنْ يكون من أفعال النفس الباطنة كقولك: جاء زيد خوفًا [136].أمّا الناصب له ففيه خلافٌ فمنهم من قال : إنّه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وهو مذهب سيبويه و معظم جمهور البصريين والفارسي كقولك: قمت إجلالًا لك فالناصب له هو قمتُ ويؤكد ابن عقيل ذلك بأنّه صحيحٌ [137] وذهب الزجاج إلى أنّه منصوب بفعل مضمرٍ من لفظه، فتقديره كما في الجملة السابقة: قمت أُجلُّك إجلالاً فحذف الفعل الناصب وجعل المصدر خلفاً من اللفظ به[138] واتّجه الكوفيون إلى أنّه منصوبٌ بالمصدر لا على إسقاط حرف الجر؛ ولذلك لم يفسِّروا له ، اكتفاءً بباب المصدر وكأنّه لديهم من قبيل المصدر المعنوي فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً ، كأنّك قلت أدَّبته تأديبًا[139]. وقدَّر الزجاج في نصب العبيد تقدير التملك ليجعله إلى معنى المصدر التقدير: أمَّا تملك العبيد أي: مهما تذكره من أجل تملّك العبيد

، مراعاة للمصدر[140] ومنهم مَن جعل الآية منه في قوله تعالى((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا))[141] فالإراءَةُ منه سبحانه وتعالى والخوف والطمع من الناس[142] .

ومن المعاصرين الذين رجّحوا قول سيبويه وجمهور البصريين في كون المنصوب مصدر، صاحب معاني النحو إذ ذكر إنّ الأقرب إلى طبيعة لغتنا العربية ؛ لكنّه لم يقصِ رأي الكوفيين ، وأنّه يُعتمد في سياقات أُخرى، والتسمية بصريّة وذكر شروطاً تراجع في محلّها[143] . وتزعم أبي حيان هو ما ذكره سيبويه إذ قال((وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أمّا العبيد فذو عبيد، وأمّا العبد فذو عبد يجرونه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث))[144] فصفة أبي حيّان أهون من سيبويه ورأي يونس رأي واهن كالخيط الضعيف الّذي لا يقوى على حمل المعنى أو مجرّد دعوى بلا دليل يسندها .

المسألة السّادسة عشرة: الزعم في تقديم المفعول على الفاعل.

الرتبة في الجملة الفعلية من المباحث المهمة في اللغة العربية ولها إثراء نحوي ، إذ الأصل فيها أن تكون ترتيبية من فعل وفاعل ومفعول ، فعدل عن هذا الأصل بجواز تقديم المفعول به على الفاعل و حتّى على الفعل نفسه ، فهو ليس تغييرا في مواقع الكلمات المكانية فحس ، بل هو تحول يخدم المعنى المراد ، فالعرب لا تقدّم إلّا ما هو أهم وبحسن صياغة الكلام أتم .

فذكر أبو حيان من التقديم ما هو استفهامًا وبيّن أمثلته إذ قال: ((وزعم الكوفيون أنّ العرب تقدمه إذا كان الاستفهام عن شيء قد جرى ذكره مِثل :ضربت زيدًا فيلتبس على السامع فيقول : من ضربت؟ وإنْ شئت : ضربت مَن ؟ ولا يكون ذلك إلا في (ما ، ومن ، وأي) خاصة وحكى بعضهم ذلك أيضًا في أين))[145] .إذن رأي الكوفيين من جواز تقديم المعمول على الابتداء لا يعرفُهُ البصريّون ولا يستدلون به ؛ لأنّ أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام ولم يسمع غير هذا ، ولا يجوز تأخيرها، أمّا ما سمع من لسان العرب من التقديم فلا يؤخذ به على حد قول أبي حيان في توهمه أو تزعمه من أنّ أدوات الابتداء يوجب تأخير العامل معها وما ذكر من الشعر فغير محكومٍ به كما في قول الشاعر ابن المرحل[146] :

غَـابَ قومٍ كَان ماذَا لَيتَ شِعرِي لمَ هذَا
وإذا عَابُــوهُ جَهـلًا دُونَ علمٍ كَان ماذَا

فينبغي أن يقال: ماذا كان وزعْم الأخفش أنّها لا تلزم الصدارة ؛ لأنّها بمعنى كثير لذلك يقول: كم غلام ملكتُ معناه ، كثير من الغلمان ملكت ، وعقب ابن عصفور على ذلك بأنّه فاسدٌ ؛ لأنه لم يؤثر من العرب إلا أنْ يُجعل صدرًا [147] وجُعلت كذلك عند عبد الخالق اعضيمة[148]

وهذا نزاع بين ابن المرحّل وابن الربيع وأنكر الأخير عليه ذلك القول والّف كتابًا في الرد عليه اسمه: الرمي بالحصى و الضرب في العصا [149] .ولا يكون ذلك إلا في بعض الأدوات (ما ، ومن ،

وأي ، وأين) والخلاف بينهما متأصل في مسائلٍ نحوية كثيرة وتزعم أبي حيان قد جاء في القول المشكك و الاعتقاد غير الصحيح تجاه الرأي الكوفي .

فاستعمال النحويين للزعم من باب الغلبة عند المتأخرين على القول الّذي لا وثوق به ، أو الّذي يظنّ كذبه ، ولربما كان عند يونس رأي ، أو اجتهاد يحتاج إلى إعادة نظر فكل الدلائل تشير إلى أنّ أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام وإذا تأخرت فسد المعنى إلّا أن يقدَّر كما في البيت موضع الشاهد، وأحيانًا يكون الزعم قولا يخالف الإجماع أو القواعد المطَّردة في المسائل النحوية .

النتائج الّتي توصَّل إليها الباحث:

1- يرى الباحث أن القرآن الكريم مثَّل النواة الأساسية لشيوع هذه الظاهرة المسمّاة بالزعم النحوي؛ لورودها في كثير من الآيات المباركة التي تحمل دلالة الذَّم والظَّن والقول المشكك فيه.

2- من النتائج التي توصّل إليها الباحث أن المنصوبات في الجملة العربية تتمَّات ومنها ما يكون فضلة ،وليس المعنى أنّها تهمل، بل وجودها ضرورة لإكمال المعنى.

3- أكَّد ابو حيّان على أن الحال مبيّنة ومؤكّدة وهو قول الجمهور، وإذا ما جاء الحال معرفة أوّل بنكرة .

4- أميل إلى رأيِ أبي حيان من أن لاسيَّما ليست من أدوات الاستثناء وهي عنده بمعنى مثلُ.

5- إنّ الناصب للتمييز لا الفعل ،ولا الاسم الذي بمعنى الفعل، بل النّاصب له تمام الكمال إذ لا فعل موجود. وهذا ما ذهب إليه أبو حيان .

6- أُؤكّد ما أكَّد عليه أبو حيان من أن الناصب للمفعول به هو الفعل السابق أو شبهه، وهذا ما عليه ابن مالك صاحب الألفيّة.

7- يرى الباحث ما رآه غيره، أن أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام ، ولم يسمع غير هذا ، وما سُمع منه فغير محكوم به ، ويلزم تأخير العامل إذا تأخرت الأداة.

الهوامش:

(1) يُنظر: معجم العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي: 1 / 335 (زعم)

(2) يُنظر: الصّحاح : للجوهري : 5 / 1942 (زعم)

(3) يُنظر: المقاييس: لأحمد ابن فارس: 3 / 11(زعم)

(4) المفردات : للراغب الاصبهاني :1 / 380 (زعم)

(5) سورة التغابن: من الآية 7

(6) يُنظر: المصباح المنير : للفيّومي : 1 / 253(زعم)

(7) يُنظر: خزانة الأدب : للبغدادي: 9 / 133 إذ قال((رأيت في شرح الكتاب للسيرافي الزعم هو...)) وذكر التعريف وفيه دلالة واضحة على أنّه سبق غيره وأنّ البغدادي لم يرَ غيره وبهذا كان أوّل مَن عرّفه

(8) شرح كتاب سيبويه : للسيرافي : 1 / 453

(9) شرح الرضي على الكافية: لابن الحاجب : 4 / 151

(10) يُنظر: ديوانه : 87 - 189

(11) معجم التعريفات : للجرجاني/ 99 رقم المصطلح :917

(12) الكليات :للكفوي: 488 و معجم مصطلح الأصول: هلال هيثم :159

(13) يُنظر: منهج السالك: لأبي حيّان: 2 / 276

(14) منهج السالك: لأبي حيان :2 / 276

(15) البيت من الطويل يُنظر: ديوانه: 93

(16) يُنظر :منهج السالك :2 / 277 وهمع الهوامع : للسيوطي: 2 / 317 - 318 - 319 -320

(17) يُنظر: المصدر نفسه :2/ 276

(18) يُنظر: همع الهوامع : للسيوطي: 2 / 318

(19) يُنظر: وشرح الجمل: لابن عصفور :1 / 455 وذلك بالعطف على خبر إنّ ومنهج السالك: لأبي حيان : 2 / 279

(20) يُنظر: الكتاب: لسيبويه : 1 / 375 والمقتضب : للمبرد: 3 / 237

(21) منهج السالك : 2: / 282

(22) يُنظر: الكتاب :لسيبويه : (باب ما ينتصب على أنه حال): 1 /373 -374 -375 -376 -392- 393- 397

(23) الكتاب : 1 / 377

(24) يُنظر: المقتضب : للمبرد: 3 / 270 - 271 - 272 - 273 - 274 و المقدمة المحسبة : لابن بابشاذ:2 /311

(25) الأصول في النحو : للسيرافي : 1 / 214

(26) يُنظر: التوطئة: لأبي علي الشلوبيني: 212

(27) يُنظر: المقتضب : للمبرد :2 / 195

(28) يُنظر: ارتشاف الضرب : لأبي حيان : 3 / 1563

(29) يُنظر: همع الهوامع : للسيوطي :1 / 240

(30) يُنظر: ارتشاف الضرب: لأبي حيان : 3 / 1564

(31) المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل : 2 / 11

(32) البيت من الكامل يُنظر: ديوانه : 86

(33) منهج السالك : لأبي حيّان : 2 / 284

(34) يُنظر: ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 3 / 1564 والمقتصد في شرح الإيضاح :للجرجاني :1 / 676 وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 2 / 172

(35) سورة هود: من الآية 98

(36) يُنظر: الكتاب: لسيبويه :1 /١٨٧ والمقتضب: للمبرد : 3 / ٢٢٧. وتوضيح المقاصد : للمرادي :2 / 700

(37) يُنظر: المسائل المنثورة : للفارسي : 17 مسألة 12 المقتصد في شرح الإيضاح :للجرجاني :1 / 676

(38) يُنظر: توضيح المقاصد : للمرادي :2 / 700

(39) يُنظر :شرح المفصل للزمخشري : لابن يعيش : 2 / 63 و شرح الفية ابن مالك – المقاصد الشافية : للشاطبي :3 / 439

(40) يُنظر: المقاييس : لأحمد ابن فارس: 1 / 476 (جمى)

(41) يُنظر: المصدر نفسه: 4 / 512

(42) يُنظر: لسان العرب: لابن منظور: 14 / 153

(43) منهج السالك : 2 /284

(44) يُنظر : معجم الأدباء / للحموي :6 / 2851

(45) يُنظر : شرح المفصل : لابن يعيش : 2 / 64 وشرح التسهيل :لابن مالك :1 /62 :2 / 219 : 1 / 118

(46) يُنظر: منهج السالك :لأبي حيان: 2 / 285 و ارتشاف الضرب :4 / 1564 و أوضح المسالك :لابن هشام:2 / 257 وشذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام :1 /175

(47) البيت من الوافر ولم أقف على قائله وذكر في شرح المفصل :لابن يعيش :2 / 62 وارتشاف الضرب :3 / 156

(48) يُنظر : العين: للخليل :4 / 407 وعمدة الحفاظ : للسمين الحلبي:1 / 343 وبحار الأنوار: للمجلسي :11/ 32

(49) منهج السالك : 2 / 285

(50) يُنظر: المقتضب : للمبرد :2 / 1566 و المسائل الحلبيات :لأبي علي الفارسي: 183 والإيضاح العضدي :لأبي علي الفارسي: 172 والمقتصد في شرح الإيضاح :للجرجاني :1 / 676 وارتشاف الضرب :لأبي حيان : 4 / 1566 وهمع الهوامع :للسيوطي: 1 / 239

(51) يُنظر: شرح المفصل: لابن يعيش: 2 / 63

(52) يُنظر: شرح التسهيل :لابن مالك :2 / 326

(53) يُنظر: الأصول في النحو: لابن السراج: 1/ 68 و شرح المفصل : لابن يعيش: 2 / 65 و شرح التسهيل : لابن مالك: 2 / 326 وارتشاف الضرب :لأبي حيان : 3 / 1565 وهمع الهوامع : للسيوطي: 2 / 302

(54) يُنظر: مقاييس اللغة : لأحمد ابن فارس: 4 / 181

(55) منهج السالك : لأبي حيان : 2 / 288

(56) الكتاب: لسيبويه: 1 / 392 والأصول في النحو: لابن السرّاج: 2 / 298 والتذييل والتكميل: لأبي حيان: 9 / 36

(57) سورة التوبة: من الآية 83

(58) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: للسيرافي ،:2 / 286

(59) سورة الشعراء: من الآية 19

(60) يُنظر :شرح الرضي على الكافية: الأستربادي :2 / 17

(61) يُنظر: ارتشاف الضرب : 4 / 1566

(62) يُنظر: شرح التسهيل :لابن مالك :2 / 326

(63) يُنظر: منهج السالك : لأبي حيان : 2 / 288

(64) يُنظر: كتاب سيبويه :2 / 279 والنحو الوافي: عباس حسن :2 / 376

(65) سورة الشعراء: من الآية 19

(66) يُنظر :شرح الرضي على الكافية: الأستربادي :2 / 17

(67) التذييل و التكميل : لأبي حيّان :9 / 36

(68) يُنظر: ارتشاف الضرب : لأبي حيان: 3 / 1566

([69]) الأصول في النحو :لابن السراج: 1 / 159 وشرح التصريح على التوضيح : للأزهري :1 / 492

([70]) يُنظر : المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل:1 / 464 وهمع الهوامع : للسيوطي :3 / 93

([71]) شرح المفصل :لابن يعيش :1 /273 - 274 وما بعده ويُنظر: شرح التصريح على التوضيح : للأزهري :1 / 492

([72]) يُنظر: ارتشاف الضرب: لأبي حيان:3 /1354 وهمع الهوامع :للسيوطي :3 / 93

([73]) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : للأنباري :1 / 192 وشرح التصريح على التوضيح : للأزهري :1 / 492

([74]) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :للأنباري : 235 وما بعدها مسألة 28

([75]) منهج السالك: لأبي حيان :2 / 126

([76]) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد: لابن مالك :1 / 183

([77]) منهج السالك: لأبي حيان :2 /126

([78]) الكتاب : لسيبويه :1 / 434

([79]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه :للسيرافي :4 / 463

([80]) يُنظر: كتاب الخصائص :لابن جني: 2 / 135

([81]) يُنظر :فقه اللغة و أسرار العربية : للثعالبي : 34

([82]) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل : لابن الحاجب :1 /128

([83]) منهج السالك: لأبي حيان : 2 / 159

([84]) يُنظر: الأُصول في النحو: لابن السراج 1 /181 -182 -183 و ارتشاف الضرب: لأبي حيان :3 / 1299

([85]) شرح المفصل : لابن يعيش: 2 / 46 و47 و التذييل و التكميل: لأبي حيان :7 / 281 -282 -283 والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي :3 / 296 وهمع الهوامع : للسيوطي :3 / 146 والمطالع السعيدة :للسيوطي : 1 / 401

([86]) يُنظر: ارتشاف الضرب: لأبي حيان :3 /1400 ومنهج السالك : 2 / 159 وهمع الهوامع : للسيوطي :3 / 147

([87]) منهج السالك : لأبي حيان : 2 / 160

([88]) الكتاب : لسيبويه: 1 / 117 - 118 ويُنظر: ارتشاف الضرب: لأبي حيان :3 /1400

([89]) منهج السالك : لأبي حيان : 2 /209

([90]) يُنظر: الكتاب : لسيبويه: 2 / 311

([91]) يُنظر: منهج السالك : لأبي حيان : 2 / 203 - 209

([92]) يُنظر: شرح التسهيل : لابن مالك :2 / 284

([93]) يُنظر : منهج السالك : لأبي حيّان: 2 /210

([94]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور :2 / 401

([95]) منهج السالك : لأبي حيّان : 2 /215

([96]) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله : يُنظر: وارتشاف الضرب: لأبي حيّان :2 / 304 والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: للعيني :3 / 1095

([97]) البيت من الرمل لعمر ابن الأيهم يُنظر: الكتاب : لسيبويه 2 / 323 و المقتضب : للمبرد: 4 / 413 وشرح أبيات سيبويه: للسيرافي :٢ / 37 وشرح المفصل :لابن يعيش :2 / 56 وتمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد : لناظر الجيش :5 / 2153

([98]) منهج السالك : لأبي حيّان : 2 /215

([99]) يُنظر: يشرح جمل الزجاجي : لابن عصفور :2 / 403 و: مجمع البيان في تفسير القران: للطبرسي / 253 وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل :1 / 463 وما بعدها

([100]) يُنظر: منهج السالك: لأبي حيّان :2 / 263

([101]) يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام النحوي: 186

([102]) يُنظر: همع الهوامع: للسيوطي :2 / 216

([103]) يُنظر : التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيّان:8 / 1

([104]) يُنظر: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديّة: علي خان: 33 – 34

([105]) شرح التسهيل : لابن مالك:2 / 318 و يُنظر: شرح الرحبية : للحازمي :3 / 8 - 9

([106]) يُنظر: منهج السالك : لأبي حيّان:2 / 263

([107]) نسبة إلى المدينة(هيت) التي كان يلقي بها بعض المسائل يُنظر: مغني اللبيب : لأبي هشام النحوي: 146

([108]) منهج السالك :لأبي حيان :2 / 264 و تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد : لناظر الجيش :5 / 2235

([109]) يُنظر: التذييل و التكميل : 8 / 366 وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك :1 / 531

([110]) يُنظر: مقاييس اللغة: أحمد ابن فارس :4 / 504 ولسان العرب :لابن منظور :11 / 180 (فسد)

([111]) يُنظر: همع الهوامع: 2 / 218 وغذاء الألباب في شرح منظومة الآداب: للسفاريني :1 / 372 و لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية: للسفاريني :2 / 458 وشرح الدماميني على مغني اللبيب: للدماميني :2 / 12

([112]) يُنظر: همع الهوامع : للسيوطي: 2 /220

([113]) يُنظر: التذييل و التكميل : لأبي حيان: 8 / 371 وهمع الهوامع: للسيوطي : 2 /221 والتذييل و التكميل : لأبي حيان: 8 / 371

([114]) يُنظر: الكتاب :2 / 298 ومعاني النحو: للسامرائي : 387/1

([115]) يُنظر: منهج السالك :لأبي حيان :2 / 266

([116]) البيتان من مجزوء الرمل، يُنظر: ديوانه: 197

([117]) منهج السالك : لأبي حيّان :2 / 397

([118]) يُنظر: الكتاب: لسيبويه : 1 / 204 و 205 و المقتضب: للمبرد :3 / 32 ومعاني القرآن و إعرابه: للزجاج :3 / 319 والمقتصد في شرح الايضاح: للجرجاني :2 / 691

([119]) ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 4 / 1622

([120]) يُنظر: منهج السالك : لأبي حيّان :2 / 397

([121]) يُنظر: الكتاب : لسيبويه:1 / 44 - 404

([122]) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 2 / 195

([123]) يُنظر: المقتضب: للمبرد : 3 / 31 - 32

([124]) يُنظر: الأُصول : لابن الاسّراج:1 / 222

([125]) يُنظر: المسائل العضديات مسالة 109 : لأبي علي الفارسي : 229

([126]) يُنظر: الإيضاح : لأبي علي الفارسي : 174 والمقتصد في شرح الايضاح :للجرجاني :2 / 691 -692 -693 وارتشاف الضرب : 5 / 1621 و ما بعدها وهمع الهوامع :2 / 267

([127]) منهج السالك: لأبي حيّان : 2 / 190

(128) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : للأنباري : 1 / 201 وهمع الهوامع :للسيوطي :2 / 175 - 176 - 177

(129) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة : لابن بابشاذ / 309 و الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري : 1 / 201 و شرح الرضي على الكافية : 1 / 195

(130) يُنظر: اللباب : للعكبري :1 / 279 - 280 - 281 و التذييل و التكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان :8 / 103 - 104 - 105

(131) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح :للجرجاني : 659 إلى 661

(132) يُنظر: منهج السالك: لأبي حيّان : 2 / 190

(133) : منهج السالك : لأبي حيان :2 / 144

(134) يُنظر: حاشية الخضري: على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 /443

(135) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل: 1 / 484

(136) يُنظر: همع الهوامع: للسيوطي :2 / 131

(137) يُنظر: الكتاب: 1 / 367 - 368 -369 وشرح المقرب(التعليقة): للنحاس :1 / 558 والإيضاح العضدي :للفارسي :197 والمساعد: لابن عقيل : 1 / 485-486

(138) يُنظر: همع الهوامع: للسيوطي : 2 / 99 وحاشية الخضري : 1 / 440

(139) يُنظر: اللباب في علل البناء و الإعراب :للعكبري :1 / 277 وهمع الهوامع: للسيوطي :2 /99

(140) يُنظر: همع الهوامع: للسيوطي :2 / 132

(141) سورة الروم : من الآية 24

(142) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1 / 322

(143)() يُنظر: معاني النحو: للسامرائي :1 / 222

(144) الكتاب: لسيبويه : 1 / 387

(145) منهج السالك: لأبي حيّان:2 /23

(146) البيتان من مجزوء الرمل يُنظر: ديوانه: 501

(147) يُنظر: شرح الجمل للزجاجي : لابن عصفور2 / 148

(148) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم : عبد الخالق اعضيمة: 2/ 407 والبحر المحيط/ 7/ 333

(149) يُنظر: النبوغ المغربي في الأدب العربي : كنون الحسني 2 / 373

مسرد المصادر والمراجع:

تمثِّل قائمة المصادر والمراجع ترابط العلوم العلميّة والمعرفيّة ولا سيّما النحويّة منها ومن باب ردِّ الجميل، أستشعر بعظيم المنَّة والفضل لأولئك العلماء ،الّذين أفنوا أعمارهم في تقعيد القواعد النحويّة، وما كان لعلم أن يقوم لولا تلك الآثار الّتي تركوها لنا، فجزاهم الله عن اللغة وأهلها خير الجزاء، وجعلها الله في ميزان حسناتهم .واعتمدنا في ترتيب المصادر والمراجع ،ترتيبا هجائيًّا يحمل اسم الكتاب أولًا ثم مؤلِّفه، وفيما يلي بيان تفصيليّ بهذه المصادر والمراجع الّتي انتظم بها عقد البحث:

- **بعد القرآن الكريم.**

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ) تحقيق وشرح ودراسة- رجب عثمان محمد :مراجعة- رمضان عبد التواب ،الناشر- مكتبه الخانجي بالقاهرة- ط 1(1418 هـ 1998 م)عدد الأجزاء (خمسة أجزاء).

2- الأصول في النحو: أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج - تحقيق محمد عثمان- الناشر مكتبة الثقافة الدينية- ط 1 (1430 هـ - 2009م)

3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(513هـ 577 هـ) وبحاشيته -الانتصاف من الإنصاف: محمد محي الدين عبد الحميد ت(1392 هـ) الناشر- المكتبة العصرية -ط 1 (2003/1424)عدد الأجزاء (اثنان)

4- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي(288هـ- 377 هـ) المحقق: الدكتور حسن شاذلي فرهود: ط 1 (1389هـ- 1969) عدد الصفحات(324)

5- الإيضاح في شرح المفصل: للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (570هـ 646هـ) تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العليلي: الكتاب من جزء ين -الجمهورية العراقية وزاره الاوقاف والشؤون الدينية- إحياء التراث الاسلامي

6- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: تأليف العلم العلام الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي -ط 2 المصححة (1403 هـ - 1983 م) مؤسسة- الوفاء بيروت- لبنان (ت 1111هـ) عدد الأجزاء(110)

7- تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري البراري (ت393 هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار -الناشر: دار العلم للملايين- بيروت -ط 4 (1407 هـ1987)عدد الأجزاء (ستة أجزاء)

8- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي- حققه- الاستاذ الدكتور حسن هنداوي- جامع الامام محمد بن سعود الاسلامية- دار القلم دمشق -ط 1-(1419هـ- 1998م)

9- تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف المشهور بأبي حيان الاندلسي (ت 745 هـ) دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود --الشيخ علي محمد معوض :سنة الطباعة(2010م) بلد الطباعة : لبنان -ط 2- الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت0

10- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت 749 هـ) شرح وتحقيق : الاستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان- استاذ اللغويات في جامعة الازهر: ط 1(1422 هـ - 2001 م) دار الفكر العربي- مدينة نصر القاهرة- الكتاب (ستّة أجزاء)

11- التوطئة لأبي علي الشلوبيني: دراسة وتحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع استاذ الدراسات النحوية المساعد- جامعة الكويت

12- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى- منشورات - محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ط 1(1419 هـ 1998 م) الكتاب من جزء ين

13- حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ت 206 هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان: ط 1(1417 هـ 1997)عدد الأجزاء(ثلاثة أجزاء)

14- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية : السيد علي خان المدني الشيرازي (ت1120هـ ق): تصحيح و تحقيق و تعليق: الدكتور السيد / أبو الفضل سجادي/ تاريخ الطبع (1432هـ ق- 1390هـ ش) : م/ روح الأمين.

15- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : تحقيق وشرح- عبد السلام محمد هارون :الناشر مكتبة الخفاجي- بالقاهرة :ط 3 (1416 هـ -1996 م) مطبعة- المدني.

16- الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت392 هـ) المحقق- محمد علي النجار- توفي (1385 هـ) الطبعة- الرابعة -عدد الاجزاء (ثلاثة)-الناشر- الهيئة المصرية العامة للكتاب

17- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة(ت1404هـ)تصدير: محمود محمد شاكر- الناشر- دار الحديث: القاهرة عدد الأجزاء(أحد عشر جزءا)

18- ديوان أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم: جمعه وشرحه : الدكتور محمد التونجي - الناشر/ دار الكتاب العربي / تاريخ النشر(1414 هـ1994م).

19- ديوان امرؤ القيس امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني قاتل المرار (ت 545 م)اعتنى به-عبد الرحمن المسطاوي- الناشر- دار المعرفة- بيروت ط 2(1425هـ2004 عدد الصفحات (165ً)

20- ديوان لبيد بن ربيعة العامري: لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري الشاعر: معدود من الصحابة (ت41 هـ) اعتني به حمد وطماس- دار المعرفة ط 1(1425 هـ 2004 م) عدد الصفحات (139)

21- ديوان مالك بن المرحَّل أديب العدوتين (604هـ 699هـ) دراسة تحليلية في أخباره وآثاره وتحليل نصوصه الأدبية : أ.د. محمد مسعود جبران / طرابلس العرب – ليبيا

22- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي ابو الفلاح(ت 1089 هـ) محمود الارناؤوط (ت 1425هـ) الناشر :دار ابن كثير- دمشق – بيروت ط 1(1406 هـ -1986 م) عدد الأجزاء (أحد عشر جزءا)

23- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 385هـ) المحقق -الدكتور محمد علي الريح حاتم -راجعه :طه عبد الرؤوف سعد – الناشر مكتبة الكليات الازهرية :دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- مصر عام النشر(1394 هـ 1974 م)

24- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي(ت900هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية :بيروت- لبنان: ط1(1419هـ-1998م)عدد الأجزاء أربع أجزاء

25- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ) دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون -الناشر- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة: جمهوريه مصر العربية -ط 1(1428 هـ) عدد الأجزاء(أحد عشر جزءا)

26- شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الحياني الأندلسي(600 هـ 672هـ) تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون- ط 1(1410هـ 1990)

27- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري وكان يعرف بالوقاد (ت 905 هـ) الناشر- دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان – ط 1 (1421 هـ2000م) عدد الأجزاء (اثنان)

28- شرح الدماميني على مغني اللبيب: محمد بن ابي بكر الدماميني(ت827هـ)تحقيق: أحمد عزو عناية: الناشر/ مؤسسة التاريخ العربي للنشر و التوزيع- بيروت تاريخ النشر(1438هـ – 2007م)ط1 : عدد الأجزاء : اثنان.

29- شرح الرحبية: أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي: مصدر الكتاب –دروس صوتية قام بتفريغها– موقع الشيخ الحازم :عدد الأجزاء(23) تسمى دروساً.

30- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي النحوي(ت 686 هـ): تحقيق وتصحيح وتعليق :الاستاذ الدكتور يوسف حسن عمر– عدد الاجزاء (أربع أجزاء) تاريخ الطبع(1395هـ 1975م) الناشر: جامعة فار– يونس ليبيا0

31- شرح المفصّل للزمخشري : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا المعروف (بابن يعيش)أو(بابن الصانع)ت(643هـ) قدم له– الدكتور إيميل بديع يعقوب– الناشر– دار الكتب العلمية– بيروت لبنان ط 1(1422 –2001 م) عدد الاجزاء (ستة أجزاء) وجزء للفهرس

32- شرح المقدمة المحسبة :طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت469هـ) المحقق/ خالد عبد الكريم : الناشر: المطبعة العصرية / الكويت :ط1 (1977م) عدد الجزاء :اثنان

33شرح المقرب المسمى التعليقة: للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي (ت 698 هـ) دراسة وتحقيق :الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف– ط 1(1426هـ –2005 م) عدد الأجزاء (اثنان)

33- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه :فواز الشعار– اشراف– الدكتور ايميل بديع يعقوب – منشورات– محمد علي بيضون– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، ط 1(1419هـ 1998م)

34- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي(889 هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق :رسالة ماجستير للمحقق –الناشر عمال البحث العلمي بالجامعة الإسلامية –المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية الطبعة الاولى(1423هـ– 2004)عدد الأجزاء (اثنان)

35- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756 هـ) المحقق– محمد باسل عيون السود – الناشر– دار الكتب العلمية– ط– 1 (1417 هـ 1996م) عدد الأجزاء (أربعة أجزاء)

36- غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب :محمد بن أحمد بن سالم السفاريني(1414 هـ 1993 م) الناشر –مؤسسة قرطبة –الموضوع –الآداب الشرعية.

37- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (170هـ)المحقق: د. مهدي المخزومي: د. ابراهيم السامرائي / الناشر – دار ومكتبة الهلال عدد الأجزاء: ثمانية أجزاء

38- كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ) تحقيق وشرح :عبد السلام محمد هارون ط 3(1408 هـ - ١٩٨٨) الناشر- مكتبه الخانجي- بالقاهرة

39- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي (1094 هـ - 1683 م) أعده للطبع ووضع فهارسه : الدكتور عدنان درويش محمد المصري: مؤسسة الرسالة ط 2 (1419 -1998 م)0

40- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد اله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت616هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان / الناشر: دار الفكر- دمشق :ط1/ (1416هـ- 1995م) عدد الأجزاء :اثنان

41- لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت 711 هـ) ط3 (1414 هـ) عدد الاجزاء (15 خمسة عشر جزءاً): الناشر: دار(صيدا- بيروت)0

42- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية (1411هـ1991م) محمد بن أحمد بن سالم السفاريني- الناشر المكتب الاسلامي- دار الخاني- الموضوع العقيدة

43- مجمع البيان في تفسير القرآن :أمين الاسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي(548هـ): من أعلام القرن السادس الهجري ت/ لجنة من العلماء و المحققين / قدم له: الأمام الأكبر: محسن الأمين العاملي: مؤسسة العلمي للمطبوعات/ بيروت – لبنان.

44- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل-: المحقق الدكتور- محمد كامل بركات ،الناشر- جامعة أم القرى - دار الفكر- دمشق- دار المدني- جدة: ط 1 (1400هـ- 1405 هـ)عدد الأجزاء (أربعة أجزاء)

45- المسائل العضديّات :أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي- تحقيق- الدكتور علي جابر المنصوري كليه الشريعة -جامعة- بغداد: مكتبة النهضة العربية -ط 1(1406 هـ 1986م)

46- المسائل المنثورة :لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي- تحقيق وتعليق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار- دار عمار للنشر والتوزيع0

47- المطالع السعيدة في شرح الفريدة : جلال الدين السيوطي: في النحو والصرف والخط: تحقيق :الدكتور نبهان ياسين حسين- ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه(1977 م)دار الرسالة للطباعة- بغداد- الكتاب من جزءين

48- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي أبو العباس (ت770هـ) الناشر: المكتبة العلمية- بيروت- لبنان عدد الأجزاء (ستة أجزاء)

49- معاني القران وإعرابه :ابراهيم بن السري بن سهل أبو اسحاق الزجاج (ت311هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي : الناشر/ عالم الكتب/ بيروت: ط1: (1408هـ - 1988م) عدد الأجزاء: خمسة أجزاء.

50- معاني النحو: تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي: الناشر- شركة العاتق لصناعة الكتاب –القاهرة- درب الأتراك

51- معجم التعريفات: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ت(816 هـ)-(1413 م) تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي دار الفضيلة0

52- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام(ت 761هـ) المحقق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد : الناشر: دار الفكر/ دمشق ك ط6 : (1985م) عدد الصفحات: (918)

53- المفردات في غريب القران :أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت502 هـ) المحقق :صفوان عدنان الداودي ،-الناشر دار القلم – الشامية – دمشق- بيروت ط 1(1412 هـ)

54- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – شرح ألفية ابن مالك: أبو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي المتوفي (790هـ) المحقق: مجموعة محققين :الناشر معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى- مكة المكرمة- ط 1(1428 هـ 2007 م)عدد الأجزاء(عشرة أجزاء)

55- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ت هـ)تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني د.عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،القاهرة – مصر-ط 1 (١٤٣١هـ٢٠١٠ م عدد الأجزاء أربعة اجزاء

56- مقاييس اللغة : أحمد بن فارس (ت 395 هـ) تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون 1480 هـ) ط 2 (1389هـ . 1392) (1969م- 1972 م)عدد الأجزاء:(ستة أجزاء) بيروت 0

57- المقتصد في شرح الإيضاح :لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق :الدكتور كاظم بحر المرجان- الجمهورية العراقية- وزارة الثقافة والإعلام- دار الرشيد- للنشر (1982)سلسلة كتب التراث(116) الكتاب (مجلدان)

58- المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثعالبي الأزدي المعروف بالمبرد(ت 285 هـ) المحقق :محمد عبد الخالق عظية- الناشر- عالم الكتب- بيروت عدد الأجزاء (أربعة أجزاء)

59- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (654 - 745هـ) تحقيق- الأستاذ الدكتور- علي محمد فاخر - والاستاذ الدكتور احمد محمد السوداني والاستاذ الدكتور عبد العزيز محمد فاخر- ط 1(1435 هـ - 2013)دار الكتب المصرية دار الطباعة المحمدية.

60- النبوغ المغربي في الأدب العربي :عبد الله كنون الحسني(1409 هـ) ط 2 (1380 هـ) عدد الأجزاء(ثلاثة أجزاء)

61- النحو الوافي : عباس حسن (ت1398هـ) الناشر: دار المعارف : ط 15 / عدد الأجزاء: أربع أجزاء.

62- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للأمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (911 هـ) تحقيق شرح الدكتور عبد العال سالم مكرم استاذ النحو العربي كلية الآداب جامعة الكويت مؤسسة الرسالة (1413 هـ - 1992 م).